المعجم وهندسة النحو

محمد غاليم أستاذ اللسانيات،
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب- الرباط-

ملخص

من الضرورات التصورية وجود موقع للمعجم داخل هندسة النحو أو الملكة اللغوية، حتى تجد الكلمات طريقها إلى الجمل. لذلك شكل تصور المعجم وتحديد علاقته بباقي مكونات النحو مهمة لازمة أولى في التنظير النحوي ترتبط بها اعتبارات نظرية صورية وتجريبية كالتي تهم تنظيم المعلومات النحوية في الذهن وبناء الكيانات اللغوية وحدات وجملا.

ويتناول البحث هذا الإشكال من منظور نقدي يعالج الوضع الذي اتخذه المعجم في أغلب النماذج النحوية منذ بداية التفكير في المعجم باعتباره مكونا من مكونات النحو في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، وذلك من خلال مفاهيم مركزية مثل الوحدة المعجمية وقواعد الإدماج المعجمي.

كما يعالج المشاكل النظرية والتجريبية التي تنتج عن هذا الوضع الذي تطبعه سمة بارزة مشتركة بين مختلف النماذج النحوية هي أن المعجم مكون يغذي البنية التركيبية التحتية أو نقطة انطلاق الاشتقاق التركيبي، في حين أن معلوماته الصواتية والدلالية التصورية لا تُؤول إلا لاحقا.

ويتم تناول هذه المشاكل باعتماد التطورات الأخيرة التي عرفتها النظرية الدلالية والتصور القالبي التمثيلي الذي يعتبر الوحدة المعجمية بنية ثلاثية من المعلومات الصواتية والتركيبية والدلالية التصورية، مخزنة في الذاكرة البعيدة المدى.وترتبط هذه المعلومات في الذهن بقوالب تمثيلية مستقلة ومتمايزة لكل واحد منها أوليات ومبادئ تأليف. ولا توجد تمثيلات "مختلطة" كما يستنتج من النماذج السابقة.

ويتم التعالق والتنسيق بين هذه القوالب عن طريق مكون خاص هو مكون قواعد التوافق الذي يفترض هذا التصور أن يكون المعجم جزءا من مكوناته.

كلمات مفاتيح : معجم، قالب تمثيلي (وجاهي)، إدماج معجمي، تسويغ معجمي، قواعد توافق، وحدة معجمية، اشتقاق تركيبي بنية ثلاثي.

Résumé

Une des nécessités conceptuelles est l'existence d'une place pour le lexique au sein de l'architecture grammaticale ou de la faculté langagière, afin que les mots trouvent leur chemin vers les phrases. Ainsi, l'élaboration d'une conception du lexique et la détermination de sa relation avec les autres composantes de la grammaire est une tâche de première nécessité pour ce qui est de la théorisation grammaticale, à laquelle sont liées des considérations théoriques conceptuelles et expérimentales telles que celles concernant l'organisation des informations grammaticales dans l'esprit et la construction des entités linguistiques aux niveaux des unités et des phrases.

La communication traite de cette problématique d'un point de vue critique analysant la place du lexique dans la majorité des modèles grammaticaux depuis le début de la réflexion sur le lexique (fin des années 50 - début des années 60) , ceci à travers des notions centrales telles que l'item lexical et les règles d'insertion lexicale.

La communication examine également les problèmes théoriques et expérimentaux résultant d'une situation caractérisée par un trait saillant commun aux différents modèles grammaticaux : le fait que le lexique soit une composante alimentant la structure syntaxique profonde ou le point de départ de la dérivation syntaxique, alors que les informations phonologiques et sémantiques (conceptuelles) ne sont interprétables qu'ultérieurement.

Ces problématiques sont traitées sur la base des derniers développements qu'a connus la théorie sémantique et la conception modulaire représentationnelle qui considère l'unité lexicale comme étant une structure trilitère
constituée d'informations phonologiques, syntaxiques et sémantiques (conceptuelles) stockées dans la mémoire à long terme.

Ces informations sont liées dans la mémoire à des modules représentationnels indépendants ayant chacun ses spécificités, ses priorités et ses principes de combinaison. Il n'existe pas de représentations " mixtes " comme le prédit les modèles précédents. Ces modules sont reliés entre eux et coordonnés par une composante spécifique représentée par les règles de correspondance dont le lexique est l'une des composantes selon cette conception.

Mots clés : lexique, module représentationnel (d'interface), insertion lexicale, règles de correspondance, item lexical, dérivation syntaxique, structure tripartite.

Abstract

Under the consideration of conceptual necessity , lexicon has a place within the architecture of grammar (or language faculty) so that words match meaningful sentences. Therefore, elaborating a conception of lexicon and determining its relation with other constituents of grammar constitutes a primary task in grammar theory to which are related other considerations of a theoretical and experimental nature, such as those relating to organizing grammar information in the mind and constructing language entities into items and sentences.

The current communication addresses this issue from a critical perspective. It seeks to tackle the status accruing to the lexicon in many of the existing grammatical models since reflection was initiated in the late fifties and the beginning of the sixties about the importance of the lexicon as one of the grammar components through core concepts such as lexical item and lexical insertion rules.

The communication also tackles the theoretical and experimental issues resulting from such a status marked by a salient characteristic shared by the various grammar patterns, in that the lexicon is a component feeding the lower syntactic level or the starting point for syntactic derivation, while the phonological and conceptual (semantic) information are interpreted at a later stage.

These issues are dealt with using the recent developments in both semantic theory and the representational modularity which consider the lexical item a three

dimensional structure including phonological, syntactic and conceptual (semantic) information stored in the long-term memory. These informations are connected in the mind to independent and distinctive representational modules each of which has its own primitives and principles of composition. “Mixed” representations are not found as can be deduced from previous models . Connections and coordinations between these modules are realized through a specific component, i.e, the component of correspondance rules.

Keywords **:** lexicon, representational (interface) module, lexical insertion, lexical licensing, correspondence rules, lexical item, syntactic derivation, tripartite structure.

تقديم

إن تناول المعجم الخاص (بلغة من اللغات) أو المقارن، يستلزم بالضرورة نظرية للمعجم، أو نظرية نحوية بصفة عامة، من مهامها تحديد بنية المعجم (أو الوجاه interface المعجمي) وموقعه داخل النحو أو هندسة الملكة اللغوية، حتى تجد الكلمات طريقها إلى الجمل. ومن الإشكالات الجوهرية التي ترتبط بتحديد موقع للمعجم إشكال كيفية الربط بين مختلف مظاهر النحو التركيبية والصواتية والتصورية. وهو إشكال لازم دوما التنظير النحوي بالنظر إلى ما يرتبط به من اعتبارات نظرية صورية وتجريبية، كالتي تهم تنظيم المعلومات النحوية في الذهن وبناء الكيانات اللغوية وحدات وجملا.

وفي إطار آخر تطورات نظرية الدلالة التصورية والتصور القالبي التمثيلي الذي يعتبر المعلومات في الذهن/الدماغ نسقا من القوالب التمثيلية المستقلة والمتفاعلة،[1] نعالج الإشكال المطروح من خلال محورين. نبين في أولهما ورود افتراض القالبية التمثيلية في مقابل التصور الاشتقاقي التقليدي. وفي ثانيهما اعتبار المعجم جزءا من قواعد التوافق بين القوالب، وليس مكونا مستقلا بذاته يغذي نقطة انطلاق الاشتقاق التركيبي كما هو الحال في أغلب النماذج النحوية.

1 . النوازي الثلاثي والقالبية التمثيلية

أ. استقلال المستويات

خلافا للتصور الداعي إلى مركزية التركيب في بناء الأنحاء، وانسجاما مع الافتراض القالبي، بينت عدة أعمال أن هناك ما يدل على استقلال المستويات اللغوية الصواتية والتركيبية والدلالية بخصائصها الذاتية، واتصافها بنفس القدر من النسقية التوليدية.

فوحدات البنية الصواتية التي تمثلها كيانات مثل: القطع((segments والمقاطع (syllables)، والمركبات التنغيمية، لا توافق بشكل أحادي الوحدات التركيبية. فأداة التعريف، مثلا، تشكل مع الكلمة الموالية لها، وحدة صواتية، سواء شكلت معها مكونا تركيبيا أم لا، نحو:

1 انظر بخصوص نظرية الدلالة التصورية والافتراض القالبي أعمال جاكندوف Jackendoff منذ سنة 1983، وخاصة (1987) و (1992) و (1997) و (2002). وانظر كذلك فودور (1983)؛ والفاسي الفهري (1990)؛ وغاليم (1999) و(2001) .

(1) أ. صواتة : [الولد]

ب. تركيب : [ال], [ولد]

كما أن بنية التنغيم غالبا ما تخترق حدود المركبات التركيبية. ومثل هذا يبين أن البنيات الصواتية قد تقيدها البنية التركيبية، ولكنها ليست مشتقة منها.

فكما أن النسق التوليدي التركيبي (أو البنية التركيبية) يتضمن أوليات كالمقولات التركيبية: س، ف، ح، ص (أو سماتها التفكيكية)، والمقولات الوظيفية (أو سماتها)، مثل الزمن والجنس والشخص والإعراب والعدد: ويتضمن مبادئ كمبادئ البنية المركبية (مثل نظرية سب أو البنية المركبية العارية أو ما يعادلها)، ومبادئ التبعية والتطابق والوسم الإعرابي، إلخ.، فإن النسق التوليدي الصواتي يتضمن، بنفس الصورة، أوليات مثل السمات الصواتية المميزة، ومفاهيم المقطع والكلمة والمركب الصواتي التنغيمي، والمحيط التنغيمي. كما يتضمن مبادئ للتأليف الصواتي كقواعد البنية المقطعية والنبر والانسجام الحركي، الخ.[2]

أما البنية التصورية فهي نسق تمثيلي ذهني، يهم اللغة ويتجاوزها في حد ذاتها، وعليه يقوم التفكير والتخطيط وتكوين المقاصد، وفهم الجمل في سياقاتها، مع ما يرتبط بذلك من اعتبارات تتعلق بالمعلومات الذريعية وبالمعرفة "الموسوعية".

وهذا النسق، لا يقوم على كيانات تركيبية كالأسماء والأفعال والصفات، بل على كيانات مثل الأشياء والأحداث والخصائص والأزمنة والمقادير والمقاصد والفضاءات والأعمال، الخ. وتأتلف هذه الكيانات في ما بينها تبعا لمبادئ تأليف علاقية كعلاقة المحمول بالموضوع والمقولة بالنعت والسور بالمتغير المربوط.

إن البنية التصورية تعتبر أساسا صوريا لقواعد الاستنتاج وتفاعل اللغة والمعرفة بالمعنى الشامل. وهي وظائف لا تحدد على أساس العناصر التركيبية.[3] فمثلما لا ترصد البنية التصورية خصائص نظرية س والنقل التركيبي مثلا، فإن البنية التركيبية لا ترصد خصائص الاستنتاج ذي الأساس المعجمي ولا خصائص الإشاريات ولا خصائص الاستعارة... الخ.

[2] انظر جاكندوف (1997)، صص، 26–28.

[3] نفسه، ص: 31

كما أنه أصبح من الواضح أن علاقة الإسقاط بين البنية التركيبية والبنية التصورية علاقة متعدد بمتعدد وليست علاقة واحد بواحد، لأنها علاقة بين بنيتين تقومان على مجموعتين مختلفتين من الأوليات.

ب. قوالب تمثيلية و وجاهية

لقد قام الافتراض التقليدي حول استقلال التركيب على اعتبار مفاده أن القواعد التركيبية لا يمكنها أن تصل إلى السمات غير التركيبية إلا عبر وجاه معين. وبالنظر إلى التمييز الذي أقمناه بين المعلومات الصواتية والتركيبية والتصورية، يمكننا توسيع هذا الاعتبار ومعاملة البنيتين الصواتية والتصورية معاملة نسقين توليديين مستقلين بنفس القدر.

وبذلك يمكن اعتبار الاشتقاق النحوي برمته قائما على ثلاثة اشتقاقات مستقلة متوازية، اشتقاق صواتي وآخر تركيبي وثالث تصوري. وتفرض هذه الاشتقاقات على بعضها قيودا عبر الوجاهات. فتكون البنية النحوية للجملة انتظاما ثلاثيا: صواتيا–تركيبيا–تصوريا.

إن تنظيم النحو بهذا الشكل يجد إطاره العام في افتراض أوسع يهم هندسة الذهن البشري، هو افتراض القالبية التمثيلية. ومفاده، باختصار، أن الذهن/الدماغ يرمز المعلومات في عدد محدود من القوالب التمثيلية أو "لغات الذهن". وكل "لغة" من هذه "اللغات" نسق صوري بأولياته الخاصة ومبادئ تأليفها،[4] وبخصائصه القالبية المحددة كخصوصية المجال والمنع من حيث المعلومات، الخ.

وبما أن هذه القوالب التمثيلية المستقلة لا تفهم "لغة" بعضها البعض[5]، فإن التفاعل فيما بينها يتم عن طريق نسق من القوالب الوجاهية التي تضمن التواصل بين مستويات الترميز عبر ترجمة جزئية للمعلومات من صورتها في مستوى معين إلى صورة موافقة في مستوى آخر: أي أن القوالب الوجاهية تقيم تشاكلا جزئيا بين مستويين للمعلومات. وبذلك تصبح ملكة مثل ملكة اللغة قائمة على تفاعل عدد من

4 نفسه،صص:38و41.وانظر بصددتفاصيل الخصائص القالبية غاليم (1999)، صص. 387–430.

5 انظر ستيفينسون (1998)، ص. 652.

القوالب التمثيلية والقوالب الوجاهية. فقالب اللغة يشمل أساسا ثلاث صور من المعلومات: الصواتة والتركيب والمعنى أو البنية التصورية. ومادام فهم اللغة وإدراكها يقومان على ترابط هذه القوالب الفرعية، فإن الحاجة، أو "الضرورة التصورية"، تدعوان إلى وجود مكون مستقل أيضا هو مكون قواعد التوافق الذي يعد تعبيرا صوريا، داخل النحو، عما تقوم به القوالب الوجاهية. فتجمع هذه القواعد بين القوالب الثلاثة في صورة علاقات صورية أو قيود متبادلة، وليس في صورة علاقات اشتقاقية تعكس ترتيبا زمنيا في التحليل.[6]

2 . المعجم والتوافق

رأينا أن فرضية القالبية التمثيلية تعتبر، من وجهة نظر صورية، أن هندسة الذهن المعلوماتية تميز بشكل صارم بين التمثيلات، وتمنع وجود تمثيلات "مختلطة". أما التنسيق بين هذه التمثيلات فيتم ترميزه في قواعد التوافق. ونطرح الآن السؤال: ما هو أثر هذا التصور في الوجاه المعجمي أي في الوسيلة التي تجد بها الوحدات المعجمية طريقها إلى الجمل؟ أو بعبارة أخرى، ما وضع الإدماج المعجمي في هذا التصور؟.

أ. عن الإدماج المعجمي

إن من النتائج الأولى للقالبية التمثيلية أنه لا يوجد شيء من قبيل الإدماج المعجمي. ولكن قبل النظر في ذلك ننظر في المقصود بالإدماج المعجمي.

عند شومسكي (1957)، تدمج الوحدات المعجمية في الأشجار (التركيبية) عن طريق القواعد المركبية التي تحلل الرموز التركيبية إلى كلمات، مثل:

(2) س ← كلب، قط، تفاحة

وفي شومسكي (1965)،تم تعويض هذه الآلية بمعجم يضم طبقة من المداخل المعجمية، كل مدخل منها يحدد الخصائص الصواتية والدلالية والتركيبية للوحدات المعجمية، وبمجموعة من قواعد الإدماج المعجمي. وتعمل قاعدة الإدماج المعجمي باختصار، على تعويض رمز نهائي في البنية المركبية الشجرية بمدخل معجمي لإنتاج بنية مركبية شجرية أخرى. وعلى هذا أصبح يقوم

6 انظر جاكندوف (1987)، ص: 262؛ وغاليم (1999)، صص: 429–430.

التصور المعتاد لهندسة النحو، حيث يغذي الإدماج المعجمي الصورة التركيبية التحتية.

وإذا نظرنا في هندسة النظريات التركيبية عند شومسكي، وفي كيفية تطورها عبر النماذج، تبين أن من الثوابت الوضع الذي يميز الوجاه المعجمي. فقد اعتبر المعجم، عبر السنين، مغذيا لنقطة انطلاق الاشتقاق التركيبي، بينما لا تؤول معلوماته الصواتية والدلالية إلا لاحقا. هكذا يغذي المعجم البنية العميقة في النظرية المعيار (1965) والنظرية المعيار الموسعة (1970) والنظرية المعيار الموسعة المراجعة (1975) ونظرية الربط العاملي (1981)، كما يغذي العمليات الحاسوبية في البرنامج الأدنوي (1993). فما تتم المحافظة عليه في كل هذه النظريات رغم اختلافها، هو، أولا، أن البنية التركيبية هي المصدر الوحيد للتوليدية في النحو، وثانيا، أن الوحدات المعجمية تدخل الاشتقاق في النقطة التي يبدأ فيها التأليف التركيبي. ونتفحص في ما يلي هذا التصور.

ما هي الوحدة المعجمية؟ إنها، تبعا، لما سبق، انتظام ثلاثي من السمات الصواتية والتركيبية والدلالية المخزنة في الذاكرة البعيدة المدى. وتصور المعجم هذا يخلق وضعا غير مريح لأي نموذج من النماذج النحوية المشار إليها. فعملية الإدماج المعجمي تقتضي إدماج الوحدات المعجمية بتمامها في البنيات المركبية التركيبية. وهذا يعني أن البنيات الصواتية والتصورية للوحدات المعجمية تحمل عبر الاشتقاق التركيبي في صورة جامدة: ولا تصبح صالحة للاستعمال إلا عندما يعبر الاشتقاق الوجاه الملائم إلى الصورة الصوتية أو الدلالية.[7] ونجد في البرنامج الأدنوي أن الوحدة المعجمية بتمامها تُسقهط (project) البنيات التركيبية الأولى عبر عملية الدمج Merge ، وهذا يماثل، في السياق الذي نحن فيه، الإدماج المعجمي التقليدي.

7 انظر جاكندوف (1997)، صص: 83–85؛ و (2002)، صص: 107–111

وذلك لأن عملية التهجية (Out-Spell) هي التي تجعل الصواتة المعجمية في متناول القواعد الأخرى (اللاحقة). وهذه المعلومة الصواتية يجب أن ترسل عبر الاشتقاق انطلاقا من نقطة الإدماج المعجمي، وإلا تعذرت التهجية السليمة للوحدات في بنياتها التركيبية. ومعنى هذا أن البرنامج الأدنوي أيضا يحمل الصواتة المعجمية بكيفية غير مرئية عبر التركيب. (في مقابل هذا يلجأ البعض إلى استراتيجية "الرجوع إلى المعجم" وصولا إلى التهجية لاسترجاع المعلومات الصواتية).

والحال أن هذا التصور للإدماج المعجمي يختزل الأطروحة الشهيرة لاستقلال التركيب في افتراض مفاده أنه رغم أن المعلومات المعجمية الصواتية والدلالية حاضرة في التشجيرات التركيبية، فإن القواعد التركيبية لا يمكنها أن تراها.

وقد بينت أعمال عديدة منها Halle Marantz (1993)، صعوبة الدفاع عن الإدماج المعجمي في صورته التقليدية، واقترحت، بصيغ مختلفة، نقل المعلومات الصواتية والدلالية من البنيات التركيبية الأولى إلى مرحلة متأخرة. وبناء على ذلك، فإن الاشتقاق التركيبي لا يحمل سوى المعلومات المعجمية التي يمكن أن تصلها القواعد التركيبية. ويتعلق الأمر بسمات تركيبية مثل المقولة والشخص والعدد وخصائص الوسم الإعرابي والتفريع المقولي وتمييز الكتلة من المعدود.

ولكن رغم أن الإدماج المعجمي المتأخر يبقي على السمات الصواتية والدلالية خارج الاشتقاق الذي ينطلق من البنية العميقة (D.Structure) إلى البنية السطحية (S.Structure)، فإنه لا يخرجها من التركيب بأتمه، إذ تبقى حاضرة بشكل جامد في البنية السطحية، لتصبح مرئية بعدما يمر الاشتقاق عبر الوجاه الوارد.

إلا أن فرضية القالبية التمثيلية، كما سبق، تمنع مثل هذا التمثيل "المختلط". فالتمثيلات الصواتية والتركيبية والتصورية يجب أن تكون متمايزة لكن مترابطة من خلال قواعد التوافق التي تشكل الوجاهات.

ب. من الإدماج إلى التسويغ المعجمي

إن المشكل الذي يعترض هنا أي صيغة تقليدية (معيار) للإدماج المعجمي، هو أن الوحدة المعجمية بحكم طبيعتها الخالصة تمثيل "مختلط" ، أي أنها بنية ثلاثية: صواتية – تركيبية– تصورية. ولذلك فلا يمكنها أن تدمج في أي مرحلة من مراحل الاشتقاق التركيبي دون أن يخلق ذلك تمثيلا مختلطا غير ملائم.

ومثال ذلك أن التمثيلات التقليدية للأشجار التركيبية، نحو (3 أ)، تعتبر بالضرورة تمثيلات مختلطة تخرق القالبية التمثيلية : فالقط، في أسفل الشجرة، معلومة صواتية لا تركيبية. وينظر عادة إلى (3 أ) على أنها اختصار ل (3 ب) حيث يعوض التمثيل التقريبي للقط بترميز واضح للمداخل المعجمية التامة للوحدات المعنية :

3) – أ

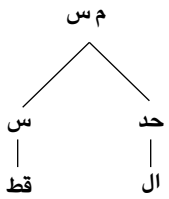

– ب

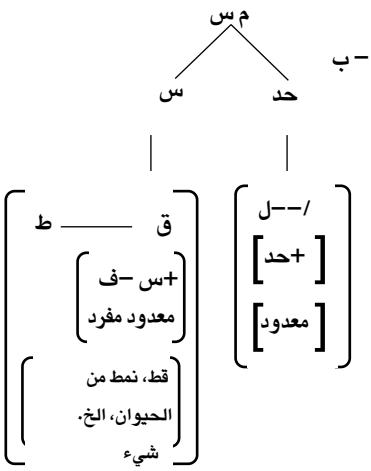

وفي التصور النحوي الذي يتبنى القالبية التمثيلية مبدأ تنظيميا، تسير الأشياء بشكل مختلف، ويعتبر تمثيل مثل (3ب)غير سليم تماما. ويتم تعويض هذا التمثيل بثلاثي من البنيات كما هو مبين في (4)، حيث كل بنية تتضمن فقط سمات من أبجديتها الخاصة:

4)

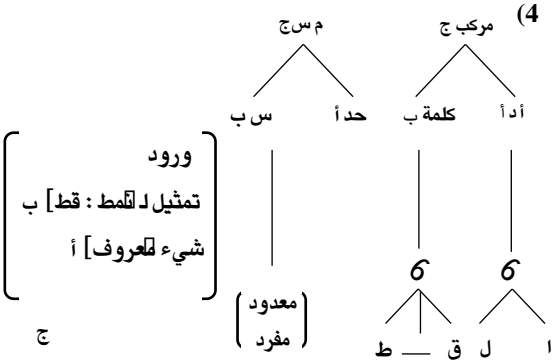

إن العلاقة بين هذه البنيات الثلاث ليست مجرد علاقة تجاور، بل هي بنيات مرتبطة ببعضها بشكل واضح عن طريق قرائن. فالأداة ال توافق الحد وسمة التعريف، والكلمة قط توافق س والمكونة النمط في البنية التصورية: ويوافق المركب كله المركب الاسمي ومجموع المكون الشيء.

إذا كانت (4) تمثيلا مناسبا ل : القط، فلا يمكن أن توجد قاعدة لإدماج كل جوانب الوحدة المعجمية في البنية التركيبية. بل إن الجزء الوحيد من الوحدة المعجمية الذي يظهر في البنية التركيبية هو سماتها التركيبية. فكلمة قط مثلا، يمثل لها صوريا بنحو:

(5

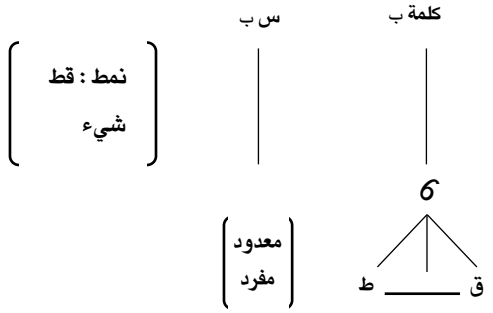

فتعتبر (5) بمثابة جزء من قاعدة توافق، ترد فيها قطع صغيرة من الصواتة والتركيب والدلالة، مع بيان كيفية انتظام هذه القطع التي تولد باستقلال عن بعضها عبر اشتقاقات صواتية وتركيبية وتصورية متوازية. وبهذا، فالوحدات المعجمية ليست "مدمجة" في الاشتقاقات التركيبية، بل إنها تسوغ توافق بعض الرموز النهائية للبنية التركيبية مع البنيتين الصواتية والتصورية.

وباختصار، يجب النظر إلى الوحدة المعجمية باعتبارها قاعدة توافق، والنظر إلى المعجم بأتمه باعتباره جزءا من القالبين الوجاهيين: البنية الصواتية البنية التركيبية، والبنية التركيبية البنية التصورية. ففي هذا التصور ، لا يكون الدور الصوري للوحدة المعجمية أن "تدمج" في الاشتقاقات التركيبية، بل الوحدة المعجمية تسوغ التوافق بين رموز نهائية في البنية التركيبية وبين البنيتين الصواتية والتصورية. فليس هناك أي عملية للإدماج، وهناك فقط استجابة للقيود. وهذا يعني عدم وجود "ترتيب" للإدماج المعجمي في الاشتقاق التركيبي. وما يمكن أن يستفاد صوريا

من القول "بإدماج" الوحدات المعجمية في مستوى معين من البنية السطحية، هو أن تسويغ الوحدات المعجمية للرموز النهائية التركيبية يقوم على هذا المستوى التركيبي. وبالمقابل، فإن ما "يحمل عبر" الاشتقاق التركيبي، وتراه القواعد التركيبية، ليس الوحدة المعجمية كلها، ولكن فقط سماتها التركيبية، أي: [ل، معدود مفرد] في مثالنا، وربما أيضا قرائن الربط.

ويمكن تسمية هذا التصور إذن، تسويغا معجميا (lexical licensing)، وهو يعوض افتراض الإدماج المعجمي حول طبيعة الوجاه المعجمي القائل بأن مكان هذا الوجاه هو بداية الاشتقاق التركيبي، سواء في صيغة قاعدة إدماج معجمي تسقط المداخل المعجمية في البنيات المركبية على مستوى البنية العميقة (كما في النظرية المعيار حتى نظرية الربط العاملي)، أو في صيغة ضم الوحدات المعجمية إلى بعضها عن طريق عملية الدمج (Merge) وبناء البنية المركبية بكيفية تكرارية (كما هو الحال في البرنامج الأدنوي).

كما أن التسويغ المعجمي يلغي افتراضا ضمنيا في الكيفية التي يصوغ بها البرنامج الأدنوي الضرورة التصورية للمكون المعجمي باعتباره وجاها للنسق الحاسوبي، إلى جانب المكونين: النسق النطقي – الإدراكي، والنسق التصوري–القصدي. ويتعلق الأمر بالصياغة التي تعتبر أن النسق الحاسوبي يجب أن يكون له وجاه بالمعجم حتى يمكن للكلمات أن تدمج في الجمل. وفي هذا فكرة ضمنية مفادها أن للنسق الحاسوبي وجاها منفصلا بالمعجم. والحال، أن التصور المتبنى هنا، لا يسمح بوجود ثلاثة وجاهات : صواتي، ودلالي ومعجمي. بل إن الوجاه المعجمي جزء من الوجاهين الآخرين. ولنلاحظ أن الوجاه المعجمي، رغم أنه "ضرورة تصورية ، فلا شيء يتطلب منه أن يكون وجاها منفصلا.

ومن الاعتبارات التي يجب الالتفات إليها بخصوص تعويض الإدماج المعجمي بالتسويغ المعجمي، اعتباران. يتعلق الأول بأنه لم تقدم أي حجة لصالح الإدماج المعجمي باستثناء كونه مستخدما في النظرية المعيار، أي أنه تقليد يعود إلى أكثر من ثلاثين سنة.

وفي الوقت الذي تمت فيه بلورة الإدماج المعجمي كانت إعادة كتابة الرموز (مثل قواعد إعادة الكتابة) العملية القاعدية في الأنحاء الصورية، فلم تسند للتسويغ المعجمي أي دلالة صورية. أما الآن وقد أضحى مفهوم الاستجابة للقيود عملية جوهرية في النظرية النحوية، فإن التسويغ المعجمي يبدو طبيعيا أكثر.

أما الاعتبار الثاني فهو أن التسويغ المعجمي يبدو مجسدا لصيغة أكثر تبلورا لأطروحة استقلال التركيب، لأنه يسمح لنا بالفصل التام بين أنواع المعلومات تبعا لمستويات التمثيل.

إن ما نسميه معجما ليس كيانا منفصلا قائما بذاته، ولكنه مجموعة من العلاقات الوجاهية بين الأنساق النحوية الفرعية الكبرى: الصواتة والتركيب والدلالة. ومن إيجابيات هذا التصور الكيفية التي توزع بها المعلومات بين مكونات النحو. مثال ذلك أنه بالإضافة إلى الربط الذي يتم على مستوى الكلمة، يجب أن يتضمن القالب الوجاهي قواعد توافق للربط الذي يتم في مستوى أعلى هو مستوى البنيات المركبية، وكذلك في مستوى أدنى هو مستوى البنيات الصرفية (داخل الكلمة). وبما أن الوحدات المعجمية جزء من هذا القالب العام، فإن الحاجة تنتفي إلى حصر هذه الوحدات في عناصر بحجم الكلمة، إذ يمكنها أن تكون لواصق، أو كلمات مفردة، أو مركبة، أو تراكيب بأتمها.

ولذلك فإن هذا التصور يمكن من تخصيص موحد لعمليات متعلقة بمستويات مختلفة: صرفية ومعجمية ومركبية.[8]

8 انظر جاكندوف (1997)، صص: 86–91؛ و (2002)، صص: 130–131؛ وستيفينسون (1998)، ص. 653، التي تلاحظ أن مما ينتج عن هذا التصور أن قدرا كبيرا من عمل النظرية اللغوية تقوم به قواعد التوافق التي تعالق بين مختلف مستويات التمثيل. ومن ثمة فإن القالب الوجاهي الذي يضم هذه القواعد يكون مصدر قوة صورية هائلة. وبينما نجد أن القوالب التمثيلية مقيدة بوضوح، فلا تتعامل إلا مع نوع واحد من التمثيلات، لا نجد قيودا صورية واضحة ودقيقة على القوالب الوجاهية.

خاتمة

لقد كان على النظرية النحوية أن تضم معجما، لأن قدرة المتكلم على إنتاج ما لا حصر له من الجمل الممكنة في لغته تتطلب أن يكون في ذاكرته البعيدة المدى، ليس فقط قواعد تأليف، وإنما أيضا أشياء يمكن لهذه القواعد أن تؤلف بين عناصرها. فالمعجم، لذلك، ضرورة تصورية وخزان ذاكري للقطع اللغوية التي يبني منها النسق التأليفي بنيات أوسع.

ويتبين مما سبق، أن المعجم، في إطار القالبية التمثيلية، ليس فقط خزانا ذاكريا لقطع لغوية، بل هو خزان لانتظامات ثلاثية صواتية–تركيبية–تصورية، تمكن من إقامة توافقات بين قطع بنيات سليمة تشتقها ثلاثة أنساق توليدية مستقلة.[9] إن المعجم لا يشكل في النحو مكونا مستقلا، بل هو جزء من مكون قواعد التوافق: والوحدات المعجمية لا تدمج في البنيات التركيبية، وإنما تسوغ التوافق بين الوارد من عناصرها وعناصر البنيتين الصواتية والتصورية.

9 انظر جاكندوف (1997)، ص: 109

مراجع

غاليم، محمد :(1999)، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

غاليم، محمد: (2001)، "عن علاقة اللغة بالفكر"، مجلة المناهل، عدد مزدوج، 62–63.

الفاسي الفهري، عبد القادر: (1990)، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

Fodor, J. A., (1983), Modularity of Mind, MIT Press.

Jackendoff, R. (1983), Semantics and Cognition, MIT Press

Jackendoff, R; (1987), Conciousness and the Computational Mind, MIT Press

Jackendoff, R. (1992), Languages of the Mind, MIT Press.

Jackendoff, R. (1997), The Architecture of the Languages Faculty, MIT Press.

Jackendoff, R, (2002), Foundations of Language, Brain Meaning, Grammar, Evolution, Oxford Universiy Press.

Stevenson, S. (1998), The Architecture of the Language Faculty, Computational Linguistics, V. 24, N 4